النصوص التشريعية بين يدي القضاة داخل القاعات

«الأعلى للقضاء» يدشن موسوعات قانونية بموقعه الإلكتروني

دشن المجلس الأعلى للقضاء سلسلة من الموسوعات القانونية والقضائية المتخصصة بموقعه الالكتروني وذلك في اطار تطوير موقع المجلس على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) والموقع الداخلي للمجلس بهدف تيسير إلمام القاضي بالتشريعات المتصلة باختصاصات المحكمة التي يعمل بها وما طرأ عليها من تعديلات وتشريعات مرتبطة بها. وقد أعطى سعادة مسعود محمد العامري رئيس محكمة التمييز رئيس المجلس الأعلى للقضاء اشارة البدء في المشروع بتشكيل لجنة تضم قضاة وفريقا من مركز المعلومات لتنفيذ هذا التطوير واستحداث سلسلة من الموسوعات القانونية والقضائية المتخصصة وإعدادها وفقا لأحدث التكنولوجيا وبطريقة غير مسبوقة سواء في شكلها أو محتواها أو طرق البحث فيها. وأكد سعادة السيد مسعود العامري - في مؤتمر صحفي بمقر المجلس - ان الخدمة الالكترونية الجديدة في مجال التشريعات توفر للقضاة كافة الامكانات والمواد من نصوص تشريعية واسترجاعها بالوسائل التقنية الحديثة، وتذلل لهم العقبات والصعوبات في عملهم خاصة في القوانين العقابية المرتبطة بقانون العقوبات لتشعبها والإلمام بالتعديلات التي حدثت للقانون ومطالعة النص قبل وبعد التعديل حيث تتطلب هذه القوانين العقابية جهدا مهنيا كبيرا وبحثا زمنيا مطولا وهو ما وفره الموقع الالكتروني دون عناء.

● جانب من المؤتمر الصحفي

■ تصوير - عماد الشبلي

كتب - شريف جمال

وأشار سعادة رئيس المجلس الأعلى للقضاء الى ان الخدمة الجديدة باكورة لاضافات جديدة سيشهدها الموقع الالكتروني في المستقبل لافتا الى ان الخدمة يمكن استخدامها من قبل القاضي داخل القاعة.

وكشف سعادته عن أن المرحلة القادمة ستشهد استكمال مشروع الخدمة وتشكيل لجنة دائمة لعمل التحديثات والتطويرات اللازمة للموقع ليتوافق مع ما تشهده التشريعات والقوانين المختلفة من تعديلات متلاحقة. كما يجرى الاعداد لإصدار موسوعة التشريعات العربية والأجنبية، وموسوعة الأحكام القضائية العربية والأجنبية لمطالعة الفكر القضائي في العالم، وتوفير عناصر المقارنة مع تشريعات الدول الاخرى حيث سيجد القاضي قانون المرافعات في دول مصر وعمان والامارات وما يحاكيه في القانون الفرنسي وغيره وهو ما يسهم في احداث نهضة تشريعية بالبلاد من خلال التعرف على الفكر القضائي العالمي.

كما أعلن عن انه سيتم قريبا ترجمة الاحكام القضائية القطرية الى اللغات الاجنبية وعقد اتفاقات مع الدول لترجمة احكامها وتبادل الاحكام المترجمة بين قطر وهذه الدول لنشر المعرفة التشريعية بين القضاة.

وأشاد سعادته بالجهود الكبيرة التي قام بها فريق العمل طيلة ستة أشهر لانجاز هذا العمل الضخم والمتقن ونوّه بأن هذا الفريق لم يتم الاستعانة به من خلال شركة عالمية وانما هو عبارة عن مجموعة من القضاة والفنيين والتقنيين سمح لهم اطلاق طاقاتهم في ارساء قواعد الاضافات الجديدة بالموقع الالكتروني للمجلس الاعلى للقضاء.. معرباً عن امله في ان يستفيد من الموقع والاضافات الجديدة له كافة القضاة والمحامين والباحثين الاكاديميين والمواطنين والمقيمين على حد سواء.

وشدد سعادة السيد مسعود العامري على انه تمت مراجعة الموسوعتين وهما موسوعة اجراءات التقاضي وموسوعة الاحكام والمبادئ القضائية بدقة لازالة التكرار واكمال الحلقات المفقودة وتيسير مهمة القاضي الباحث عن النصوص القضائية.

من جهته قال السيد احمد منصور القاضي بمحكمة الاستئناف رئيس فريق العمل القائم على المشروع ان غاية الخدمة - التي جاءت بناء على توجيهات من سعادة رئيس المجلس الأعلى للقضاء - هي مساعدة القضاة في سرعة الفصل في القضايا حيث تمت اضافة موسوعتين شاملتين للموقع الالكتروني وهما موسوعة اجراءات التقاضي وموسوعة الأحكام والمبادئ القضائية، مضيفاً ان الفكرة وراء الخدمة ليست في جمع التشريعات فحسب بل في حصر التشريع وربطه بالنقاط الفرعية المرتبطة به في التشريعات والقوانين الأخرى لاعطاء القاضي رؤية شاملة عن الموضوع محل البحث.

وقدم السيد احمد منصور فكرة عامة عن خدمة بحث واسترجاع المواد القانونية من خلال موقع المجلس الأعلى للقضاء من خلال الموسوعتين وأشار الى ان موسوعة الاحكام والمبادئ القضائية شهدت استحداث وسائل بحث جديدة غير مسبوقة حيث يمكن للقاضي الآن البحث بعدة طرق ووفقا لخيارات منتقاة ومنها البحث بالمادة محل النزاع، والبحث بالموضوع وهو ما كان غير متاح سابقا.

وأكد السيد احمد منصور ان كلتا الموسوعتين قام باعدادهما متخصصون في مجال القانون وتكنولوجيا المعلومات مما ساهم في وصل القواعد والقوانين المترابطة بصورة متسقة من خلال اتباع منهاج البحث بالموضوع مع توفير تسلسل الاجراءات السابقة على اللجوء للقضاء.

واعطى احمد منصور مثلاً للتقسيمات الداخلية للموسوعة بالقضاء الجنائي حيث تم تقسيمه الى عدة ابواب هي العقوبات والاجراءات الجنائية والاحداث والصلح في الدعوة الجنائية.. الخ، ويتألف كل باب من تلك الابواب من فصول واقسام فرعية تستوعب بسهولة التشريعات والقوانين المنظمة ذات الصلة والاستثناءات في صورة روابط تشعبية عبر الموقع الالكتروني.

ولفت منصور الى ان التصنيف المعمول به في كلتا الموسوعتين فريد من نوعه ويعتبر الاول من نوعه في الدول العربية كما يتفوق في ترتيبه ومرونته على جميع التشريعات الورقية فضلا عن توفير القوانين وامكانية استعراضها ببرنامجي «pdf» وبرنامج «مايكروسوفت وورد».

وقارن القاضي بمحكمة الاستئناف بين محتوى الموقع في السابق والاضافات الجديدة التي شهدها واثر التطويرات الجديدة على عمل القضاة حيث تطلب الامر في الماضي ان يستعرض القاضي جميع الاحكام بالتسلسل الى ان يصل الى النقطة محل البحث على عكس الخدمة الجديدة التي توفر امكانية البحث عن الاحكام في صورة ابجدية وعرض لاجراءات الحكم والمبادئ القضائية بسرعة كبيرة ودون بذل أدنى جهد من جانب القاضي.

ويستهدف انشاء هذه الموسوعات سرعة تحقيق العدالة من خلال ما يلي:

أولا: تيسير المام القاضي بالتشريعات المتصلة باختصاصات المحكمة التي يعمل بها وما طرأ عليها من تعديلات وتشريعات مرتبطة بها حيث تم تصنيف التشريعات بحسب تخصص القاضي وتم جمع النصوص المتناثرة في تشريعات متفرقة تحت عنوان واحد بما في ذلك من استثناءات أو قيود أو أحكام وردت في غير القانون المنظم لموضوع معين، كما تم ربط أى مادة بالقانون أشارت الى صدور قرار من مجلس الوزراء أو قرار وزاري ينظم مسألة معينة، بوضع القرار المطلوب أمام القاضي فور الضغط على رمز الكف الموضوع في المادة عند القرار المشار اليه، فمثلا في مجال القضاء الجنائي تم وضع قانون العقوبات وجمع مواد التجريم والعقاب في كل تشريع على حده تحت عنوان العقوبات في التشريعات الأخرى، وجمع القوانين العقابية الخاصة تحت عنوان مستقل بها، وقانون الاجراءات الجنائية، مع جمع لنصوص المواد التي تأتي باستثناءات على قانون الاجراءات مثل قانون امن الدولة وقانون الارهاب.

وكذلك الشأن في القضاء المدني ففي مجال منازعات الملكية تم جمع سائر قوانين وقرارات التسجيل العقاري والتوثيق، وأملاك الدولة العامة والخاصة، ونزع الملكية،وملكية مواطني دول مجلس التعاون ،وملكية الأجانب، وملكية السفارات للعقارات، والوقف، وتنظيم ومراقبة المباني، وفي مجال التقادم في الدعاوى المدنية فقد تم جمع المواد المنظمة للتقادم تحت عنوان التقادم في التشريعات الأخرى كالشركات والعمل والتجارة. وقد تم وضع هذه التشريعات في شكل جديد يجمع بين الصورة «PDF» والنص «WORD» حتى يتسنى للقاضي تبين أي خطأ مطبعي في نص الـ «WORD» وتصحيحه من مقابله بالجريدة الرسمية.

ثانيا: تيسير المام القاضي بأحكام ومبادئ محكمة التمييز التي تقع على قمة التنظيم القضائي شامخة بأحكامها المتميزة، زاهية بأساطين رجال القضاء الذين ارتقوا منصتها، وأحكام ومبادئ محكمة الاستئناف، وذلك بطرق بحث متعددة منها البحث بالموضوع حيث تم تصنيف الموضوعات بطريقة علمية تضع القاعدة محل البحث أمام القاضي بمجرد اختيار الحرف الابجدي الذي يبدأ به الموضوع محل البحث، بما يدرأ عنه العنت والمشقة من قراءة كل الأحكام للوصول الى المسألة محل البحث، وكذا البحث بالقانون محل النزاع بحيث يختار القاضي القانون والمادة محل البحث ليجد أمامه في سهولة ويسر كل المبادئ والأحكام القضائية المتعلقة بهذه المادة، والبحث بتاريخ الحكم لمن أراد من القضاة قراءة أحكام جلسة كاملة في تاريخ معين وتتبع الأحكام مرتبة بتاريخ اصدارها. وكذا البحث بكلمة أو جملة وردت في الحكم.والبحث برقم الطعن.

ثالثا: اطلاع القضاة على كافة الأحكام الصادرة من المحاكم العليا في الدول الأخرى العربية والأجنبية للتعرف دوماً على فكر قضاة العالم من خلال ترجمة هذه الأحكام الى اللغة العربية مقرونة بنصوصها الأجنبية، وكذا تبادل الأحكام القطرية مع هذه الدول وتعريف غير القطريين بأحكام المحاكم، واعطاؤهم صورة حقيقية عن التقدم التشريعي والقضائي لدولة قطر.

رابعا: تيسير حصول المشتغلين بالقانون على أحكام المحاكم وقراراتها فضلاً عن اطلاعهم على الاجراءات السابقة على رفع الدعاوى أمام القضاء من ضرورة التظلم أو اللجوء الى بعض اللجان كشرط مبدئي لقبولها.

خامسا:اتاحة الفرصة للباحثين من فقهاء القانون بالجامعات والمراكز البحثية لمتابعة تطور التشريعات في مراحلها الزمنية المختلفة، والأحكام والقواعد والمبادئ القضائية والتعليق عليها في المجلات العلمية المتخصصة.

من الجدير بالذكر ان موسوعة اجراءات التقاضي القطرية هي موسوعة قانونية شاملة جمعت وصنفت القوانين والتشريعات والقرارات القطرية ووضحت التعديلات التي تمت على القوانين بطريقة مرتبة تجعل الوصول للمعلومة أسهل وأسرع من خلال التبويب الخاص بأقسام الموسوعة. وتم تقسم الموسوعة الى ١٢ قسما رئيسيا هي (القضاء الجنائي والقضاء المدني والتجاري وقضاء الأسرة والأحوال الشخصية والقضاء العمالي وقضاء التنفيذ والأمور المستعجلة والقضاء الاداري والتأديبي والمحكمة العرفية ورسوم التقاضي والقضاء الواقف والجهات القضائية الأخرى والتحكيم) وكل قسم من الأقسام الرئيسية قسم الى أقسام فرعية أكثر تفصيلاً غطت كل القوانين والتشريعات التي صدرت بدولة قطر خلال الفترة الماضية.

وتعرض الموسوعة أيضا صورا من القوانين التي صدرت بالجريدة الرسمية بصيغة «PDF» التي على الجانب الأيمن مع وجود نسخة مفتوحة لنفس القانون يمكن للمستفيد النسخ والاستفادة من كل المحتوى الموجود. وتتألف اللجنة القائمة على المشروع من السيد أحمد منصور محمد علي، القاضي بمحكمة الاستئناف رئيساً للجنة وأعضاء من القضاة هم السيد خالد العبيدلي، القاضي بمحكمة الاستئناف والسيد محمد خليفة الكبيسي، القاضي بالمحكمة الابتدائية والسيد د.كاظم السيد محمد، القاضي بالمحكمة الابتدائية بالاضافة الى مقرر اللجنة السيد شريف فاروق.

اما أعضاء اللجنة من ادارة نظم المعلومات فهم احمد أبايزيد وتيسير الحمدان وامجد ابراهيم وماثيو جون وميرزا صابر ومسؤول المكتبة أسامة اسماعيل ومسؤولو أعمال الطباعة وهم رضا عبدالعظيم وايمن الخطيب ومصطفى عبدالحميد وهاني جودة واسلام عبدالمحسن.

العامري: لجنة دائمة لمتابعة التعديلات القانونية.. وترجمة التشريعات القطرية

● رئيس المجلس الأعلى للقضاء

● خلال تدشين إضافات الموقع الإلكتروني

كل من الجهتين قدمت دعما لمنتسبي الأخرى

اتفاقية تعاون مشترك بين قطر الخيرية وذوي الاحتياجات

الدوحة - الوطن والمواطن

أبرمت قطر الخيرية والجمعية القطرية لتأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة تعاونا مشتركا فيما بينهما من خلال توقيع اتفاقية تهدف إقامة عدد من الأنشطة المشتركة في الفترة القريبة القادمة.

جاء ذلك خلال استقبال السيد جاسم عبد الله الجاسم مساعد المدير التنفيذي للشؤون الاجتماعية بقطر الخيرية لوفد من الجمعية القطرية لتأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة بحضور السيد أحمد صالح العلي، مدير قطاع البرامج الداخلية بقطر الخيرية.

وضم وفد الجمعية القطرية لتأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة كلا من السيد صلاح الدين مرسي خبير واستشاري ذوي الإعاقة السمعية والنظمية بالجمعية القطرية لتأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة والأستاذ أحمد العنزي مدير المركز التعليمي-بنين بالجمعية.

وقد تطرق الاجتماع إلى بذل مزيد من التعاون لدعم البرامج والأنشطة المشتركة، حيث تكفلت قطر الخيرية بدعم وتكريم الطلبة المتفوقين من ذوي الإعاقة بالمدارس المستقلة من خلال الجمعية القطرية لتأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة، بينما أعلنت الجمعية القطرية لتأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة عن مساهمتها في تمويل برنامج الإفطار الجوال التي ستطلقه قطر الخيرية خلال موسم رمضان القادم ١٤٣١هـ.

وقد صرح السيد جاسم عبد الله الجاسم، بأن دعم قطر الخيرية لأنشطة الجمعية القطرية لذوي الاحتياجات الخاصة يندرج ضمن إطار تنمية التعاون والتنسيق بين منظمات المجتمع المدني داخل الدولة، لما من شأنه خدمة فئات ذوي الاحتياجات الخاصة داخل قطر، وتفعيل الاتفاقية الموقعة بين الطرفين في العام الماضي.

● رحلة إلى الأراضي المقدسة

و أشار إلى دعم قطر الخيرية لرحلة العمرة التي نظمتها الجمعية القطرية لتأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة لـ ٢٠ شخصا من ذوي الإعاقة خلال شهر فبراير الماضي.

وخلال الاجتماع سلم وفد الجمعية القطرية لتأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة شهادة شكر لقطر الخيرية تقديراً لما قدمته من دعم مادي لإنجاح وتنفيذ رحلة العمرة، فيما قام الطالب يوسف الأحمدي نيابة عن الطلاب المشاركين من ذوي الاحتياجات الخاصة في رحلة العمرة بتقديم درع تذكاري لمساعد المدير التنفيذي للشؤون الاجتماعية بقطر الخيرية.

ومن جانبه عبر السيد صلاح الدين مرسي خبير واستشاري ذوي الإعاقة السمعية بالجمعية عن شكره لقطر الخيرية والعاملين فيها لاستجابتها الفورية المتواصلة لطلبات الجمعية ولتوفيرها وسائل الدعم والمساندة للفئات المحتاجة.

وحث كافة المنظمات ذات العلاقة أن تحذو حذو قطر الخيرية في دعم كافة الأنشطة والبرامج التي تقدمها لمنتسبيها من برامج تأهيلية وورش عمل وبرامج التأهيل المهني وإعادة التأهيل لذوي الاحتياجات الخاصة.

يذكر أن قطر الخيرية قد أبرمت اتفاقية تعاون وشراكة مع الجمعية القطرية لتأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة في العام الماضي لدعم الأنشطة والبرامج المشتركة بينهما، وبما يتوفر لديهما من موارد تخصص لخدمة فئة ذوي الاحتياجات الخاصة داخل قطر.

● تكريم متبادل بين الجهتين

● طلاب «ذوي الاحتياجات» في رحلة عمرة